إشكالية الأدوار السياسية مابين النزعة الاجتماعية والممارسة السياسية

دراسة مونوغرافية(النخبة المحلية) بالمجلس الولائي لتامنغست

The problematic political roles between socialism and political practice

A monographic study of local elite of the Conseil d'Etat of Tamnghasset

سويتم فاطمة [1]، دريدش حلمي[2]

[2 1]مخبر علم الاجتماع المنظمات والمناجمنت كلية العلوم الاجتماعية

[2 1] جامعة سعد الله أبو القاسم الجزائر 2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 06-07-2019؛ تاريخ المراجعة : 07-04-2020؛ تاريخ القبول : 30-06-2020

ملخص :

من الوقائع الراهنة التي تشهدها التنظيمات التضاربات بين ما أنشأت من أجله وبين الممارسات الواقعية التي تحل بها، حيث عنت الدراسات في ميدان التنظيم والمناجمنت بدراسة الظواهر المعيقة داخل التنظيم، كونها تعرقل السير بخروجها عن الأطر والمبادئ التنظيمية، وهي بذلك تنعكس على المجتمع الذي تعد التنظيمات كيانات منبثقة عنه، ان الاشكاليات المطروحة في الميدان تبرز تأثير الثقافة المجتمعية على تنظيمات المجتمع وخاصة السياسية متمثلة بدورها في الانتماءات الاجتماعية والنزعة للقبيلة وغيرها وكيف تعمل على تغيير منحى الاتجاهات التنظيمية في التنظيم السياسي بين تقويته أو إضعافه داخل المجتمع الذي هو جزء منه.

ومن ذلك عنيت دراستنا بتناول الممارسة السياسية التي تحدد تولي المنصب السياسي انطلاقا من اعتباره دورا يعطي للفاعل مكانة سياسية واجتماعية، يعمل من خلالها على تجسيد استراتيجية رسمها من قبل ضمن معطيات اجتماعية تدعمها النزعة الاجتماعية، والسياسية تعنى بالعلاقات الباتريمونيالية في مقاربة نظرية وتحت ضوء دراسات سابقة للموضوع، وباعتماد منهج تحليل كيفي في اسقاط واقعي على العينة الممثلة للمجتمع متمثلة في النخبة المحلية ضمن مؤسسة المجلس الشعبي الولائي بتامنغست توصلنا من خلالها الى معطيات تعكس الواقع وتقارب ما توصل اليه سابقا نظريا وميدانيا.

الكلمات المفتاح : انتماء اجتماعي؛ ممارسة سياسية ؛ نخبة محلية ؛ استراتيجية ناخب ؛علاقات نفعية.

Abstract :

The current facts witnessed by the political organizations are the conflicts between what was established for them and the actual practices that solive them. Studies in the Field of management and management have led to the study of the obstructive phénoménal Witham it as they impede their exit from the political frameworks and principles. This is reflected in the society, The problems that arise in the Field highlight the impact of societal culture on the political organisations represented in tribalism and social affiliations and how it works to change the direction of political trends in the organisation and Werther it is a handicap or has another role, especially that it menas Organisation That Is part of society.

In this regard, the study focused on the political practice that defines the political position as a role that gives the actor a social political position in which he embodies a strategy that he drew in the social and political aspects that support the socio political elite within the institution of the Saaabian Council, which concluded with a theoretical approach and approach to the subject, and in which he discussed the historical facts and the results of the evaluation of the society.

Keywords : Social affiliation ; political practice; local elite ; voter strategy; utilitarian relationships.

I- تمهيد :

تتميز المجتمعات التقليدية بوجود سلطة تقليدية ترجع لها شؤون تسيير المجتمع وفك النزاع فيه وهو ما يوجد في مجتمعات الصحراء الكبرى في إفريقيا وحتى في الجزيرة العربية وبعض الدول الأسيوية، في ظل التغيرات التي شكلت الدول وأصبحت تحتكم إلى أنظمة تسيرها وتنظم شؤونها المجتمعية، فرض عليها تحولات في شتى الجوانب بوجود التنظيم السياسي الكبير الممثل في الدولة.

إن وجود التنظيم الحديث في الدولة الجزائرية اليوم لا يعني إلغاء الأنظمة التقليدية القبيلية وإنما طرأت عليها تغيرات، هي الأخرى في ظل التحول التنظيمي الذي يخلق عدة توجهات، بين الانسياق للتيار الحديث و تعارض القيم الاجتماعية أو القبيلية وكذا التيار السياسي في ظل التعددية السياسية والحزبية بالدولة، يخلق ذلك عدة تداخلات وتعقيدات يمكن نطلق عليها تشابك الظواهر سوسيولوجيا ، فقد تناولت عدة دراسات النظم الاجتماعية بصفة عامة والتوازي بين النظم التقليدية والنظم الحديثة في الدولة مع التحول الديمقراطي للنظام السياسي، وما ينتج عن ذلك من تشابك والتعقيدات وما أحدثته الانتماءات الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع ويتجسد ذلك في تولي المناصب السياسية والسلطوية في المجتمع ، عكس ذلك الاتجاهات النظرية التي تناولت الظاهرة السياسية بقالب سوسيولوجي.

وأشارت نظرية التحليل الاستراتيجي إلى ظواهر داخل التنظيم الرسمي الذي يمثل دوره التنظيم الحديث لمؤسسات الدولة فما هو ملاحظ أن المناصب السياسية التي تحددها الانتخابات عادة ما يشغلها أفراد لا تتوافق مخططاتهم وبرامجهم في التنمية الاجتماعية، مع مهامهم التنفيذية في الواقع أثناء توليهم هذه المناصب وكذا مستوى الوعي السياسي لديهم، مما يشكل صراعات في اغلب الأحيان هذا ما أثبتته الدراسات على المستوى القومي والوطني فكثير ما تستغل المناصب التمثلية في التنظيم السياسي لأغراض خاصة دون ما وجدت من أجله مشكلة بذلك عائق تنظيمي في تسيير شؤون المجتمع، وهو ما يصبغ التنظيم السياسي في المجتمع المحلي، حيث تزكى العملية التمثيلية في إطارها السياسية بعوامل انتمائية وممارسات سياسية تعكس توجهات فئة دون غيرها، وعلى اعتبار أن المجتمع لايزال تحكمه ضوابط وعلاقات قبلية أو ما يعرف بالنزعة الاجتماعية، يدفع ذلك أفراد المجتمع في كثير من الحالات الى اختيار المترشح للمنصب الذي تربطهم به علاقات قرابية او اجتماعية كأن يكون كذلك من نفس الرقعة الجغرافية، أو ينتمي الى جماعة بعينها بغرض علاقة نفعية من جهة ، ومن جهة أخر ى وجود السلطة التقليدية و الرمزية التي تقومها القيم الاجتماعية للقبيلة الانتمائية الاجتماعية وتؤثر ولاء الأفراد وتوجهاتهم ، مما يثير جدل لدينا حول طبيعة الثقافة السياسية التي تصبغ أفراد المجتمع وهل تدعم المترشح للمنصب انطلاقا من كونه محنكا سياسيا وممثلا اجتماعيا لأفراد المجتمع محليا أم من منطلق علاقات اجتماعية (نفعية) توجهها الممارسة السياسية الحزبية في ظل التعددية السياسية وما يشهده المجتمع من انفتاح ، هل يعد الانتماء الاجتماعي عامل يدعم السلطة الرمزية لتولي سلطة تنظيمية ؟ يخلق ذلك في تصوراتنا للموضوع عدة إشكالات من بينها نطرح التساؤل التالي :

كيف تقوم الممارسة السياسية المنبثقة عن الانتماءات الاجتماعية على تحديد الأدوار (المناصب السياسية) في التنظيم السياسي المحلي؟

هدف الدراسة: ولأن الدراسة تعتمد المنهج الكيفي وجب استبدال الفرضية بالهدف ومن ذلك يتمحور حول:

.ممارسة الدور ضمن التنظيم السياسي يتوقف على الممارسة السياسية والنزعة الاجتماعية التي تدعمه.

- تعمد مكانة الانتماء الاجتماعي بالمجتمع المحلي إلى تعزيز الممارسة السياسية من أجل تولي منصب في التنظيم السياسي.
- المناصب التنظيمية التي يتولها السياسيين تحكمها العلاقات السياسية (الأحزاب) على حساب العلاقات التنظيمية داخل المؤسسات المحلية.

أهمية الدراسة: تبرز أهميته في الوقوف على الوضع الراهن الذي يعيشه المجتمع في ظل التحولات السياسية والاجتماعية بين إعادة تعزيز مكانة التنظيم السياسي التقليدي ونشاط التنظيم الحديث، المتمثل في الأحزاب السياسية عن طريق التعددية الحزبية والتي تشهد انتماءات اجتماعية مستوحاة من العلاقات القبلية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة مرقومة منصور، القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر دراسة انثروبولوجية في المجال السياسي التيهري، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع، جامعة وهران -الجزائر، 2010** تطرقت الدراسة للإشكالية التالية هل يلجأ مجتمع الدراسة في ممارساته أو مشاركتهم السياسية وعلاقاته بالسلطة الى الاعتماد على القبلية (العشائرية) وعلى مؤشرات الهوية؟ والى أي مدى؟ والى أي مدى يكون الانتماء القبيلي من المحددات الرئيسة في العملية الانتخابية؟

وانطلقت الدراسة من فرضية أن العلاقات بين الأفراد في بيئتهم ومجالاتهم (اجتماعية، سياسية، اقتصادية...) تحددها انتماءاتهم العشائرية والقبيلية في شكل التعاون والتضامن والانتصار لكل ما يرمز للقبيلة، اعتمدت على المقاربة الاثنوغرافية والاثنولوجية والمقاربة الانثروبولوجية والتاريخية والمنهج السيمولوجي.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة كثير من الممارسات والتصرفات التقليدية لا تزال قائمة الى حد الآن في المجتمع الجزائري الذي يختلف عن كثير من المجتمعات الأخرى (التضامن والتناصر والتماسك الداخلي والامتثال للأعراف). وكذلك قيم العصبية كالافتخار بالنسب، والمساواة بين أفراد القبيلة.

أن الطموح الذي يسعى الكثير من السياسيين الى تحقيقه أو الذي يؤمن المواطن الممارس للعملية السياسية والسلطوية حسب موقعه، يعتمد في كثير من الأحيان على استدعاء ما يرمز للقبيلة والعشيرة والعصبية الحزبية.ففي كثير من الأحيان أثناء العملية الانتخابية تلعب العصبية والقبيلية دور هام في اكتساب النتائج لصالح حزب معين تغذيها الزبونية للتأثير على توجهات أفراد المجتمع أثناء الانتخابات.

ترتبط هذه الدراسة بدراستنا الحالية في جوانبها المتعلقة بتأثير الانتماء الاجتماعي والممارسة السياسية التي تؤثر في السلطة السياسية خاصة أثناء العملية الانتخابية حيث ركز على العملية الانتخابية ودراستنا اكتفت بالإشارة اليها، وعنيت الدراسة بمجتمع المتمثل ببلدية بينما دراستنا كانت على نخبة سياسية من المجتمع المحلي.

. دراسة بوزار أحمد، الانتماء القبيلي وعلاقته بالانتخابات محليات تلمسان 2012، مذكرة ماجستير تخصص علم الاجتماع الديني والسياسي، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان- الجزائر، 2017 انطلقت من الإشكالية التالية : ما هو المحدد الأساسي في علاقة الناخب بالمرشح في الانتخابات المحلية لبلدية عين فتاح؟

أما الفرضية الدراسة فكانت يتبع الناخب في بلدية عين فتاح إستراتيجية تحقيق قيمه النفعية من خلال اختيار المرشح الذي له نفس الانتماء القبيلي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن للقيم النفعية دور مهم في اختيار الناخب للمرشح وكذا الانتماء القبيلي والاختيار يخضع لعدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية، فالناخب يفضل المترشح القريب في الانتماء القبيلي كونه يحقق مصالح الأفراد والجماعة في إطار الحفاظ على لم شمل القبيلة وكسب رضاها دون مراعاة الجانب الأساسي المتمثل في الكفاءة كمبدأ عقلاني، وكذلك يتخذ الأفراد انتمائهم القبيلي كإستراتيجية للعلاقات الاجتماعية والتي تعبر عن منفعة بالنسبة لهم.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في تحديد الأساس الذي يتم عليه اختيار المترشحين كممثلين في التنظيم السياسي بالنسبة للناخبين والإستراتيجية التي يتبعونها من أجل بلوغ ذلك، إلا أن لكل دراسة أهداف أخرى وكذلك طبيعة المجتمع المدروس حيث ركزت هذه الدراسة على الانتخابات كظاهرة تعزز الانتماء القبيلي بينما دراستنا ركزت على التنظيم المنتخب وطبيعة ممارسته ومدى تحقيقه للصالح العام.

تعددت المناهج في الدراسات واختلفت في طرق دراساتها في معالجتها للمواضيع بين الكيفية والكمية وباختلاف مجالاتها الدراسية إلا أن هدفها واحد تتجه بمنحى اتجاه دراستنا سواء التي تناولت الموضوع بعمومياته أو التي تخصصت في جوانب خاصة كالدراسات المحلية في الجزائر ، فهي تتفق مع دراستنا الحالية في ربط الجانب الاجتماعي الانتمائي لأفراد المجتمع مع السياسية ، إلا أن موضع اختلافها مع دراستنا الحالية يكمن في أنها لم تركز على النزعة الاجتماعية في إطار القبيلة الواحدة وإنما بمختلف جوانبها جهوية إقليمية وحتى اثنيه بحسب معطيات مجال الدراسة وتنوعه البشري والثقافي، وفي النخبة المحلية الممثلة للمجتمع ومعرفة توجهاتها السياسية والتنظيمية.

1.I- مفاهيم متعلقة بالدراسة: وهنا نتطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بدراسة من أجل توضيح رؤية الدراسة وتوجهاتها بدقة.

- **مفهوم النخبة السياسية المحلية:** اختلفت أراء واتجاهات المفكرين حول تحديد مفهوم النخبة أن التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة يرجع الى دفاع **سان سيمون Saint Simon** عن حكم العلماء ورجال الصناعة، إلا أن النخبة اتخذت معاني ومضامين متنوعة وبالذات عندما أقرت مسألة الفروق وأكدت التفاوت بين الأغنياء والفقراء [1].

بالعودة الى مختلف الكتابات والدراسات التي تناولت موضوع النخبة نجد هذا اللفظ يرتبط باسم **فلفر يدو باريتو Vilfredo Pareto** الذي يعرف النخبة على أنها "جماعة صغيرة ومميزة في المجتمع تصعد درجات سلم السيطرة والحكم لاتصافها بصفات محددة وهي التي تؤهلها لاحتلال هذه المكانة، ولكنها مدعوة الى الزوال بفعل آثار التغيير الاجتماعي المستمر، اذ تظهر نخبة جديدة تتحداها بفضل اكتسابها صفات مميزة محددة تتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة فتزيحها وتحل مكانها"[2].وهو حال النخبة السياسية في التنظيم السياسي للمجتمعات اليوم.

دارسي النخبة يلجؤون الى الاعتماد على بعض المواصفات والسمات التي تحدد نوع النخبة على غرار الانتماء ات السياسية والمناصب القيادية والطبقة الاجتماعية والمكانة الاقتصادية إضافة الى بعض الصفات الشخصية، كما أنه يمكن أن يندرج الى نوع الوظيفة بحيث يمكن أن تكون في مختلف المجالات والقطاعات نخب تستند اليها القيادة والتأثير[3]

ويقصد بالنخبة المحلية في البحث هي النخبة السياسية المنتمية للمجتمع المحلي وهي نخبة تتميز عن بقية أفراد المجتمع بكونَها مثقفة وواعية وتمثل أفراد المجتمع سياسيا في التنظيم الرسمي للدولة عن طريق الاقتراع.

- الدور السياسي : نشأ وتطور مفهوم الدور ونظريته في إطار علم الاجتماع الغربي وتمثل استخدامه في علم السياسية في مستويين من بينها يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق من الداخل و بحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية والأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.

ومحاولة لإعطاء مفهوم للدور نتطرق إلى تعريفات له كما تطرقت إليه بعض الدراسات ومن ذلك:

يرى **بارسونز** أن الدور هو ما يقوم به الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين حيث يرى بأنه: "ذلك القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة[4].

في حين يذهب "**محمد عاطف غيث** " إلى تعريف الدور في قاموس علم الاجتماع، بأنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات،ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه، وقد نظر "محمد عاطف غيث" إلى مفهوم الدور من زوايا مختلفة نذكر أهمها:

-متطلبات الدور، وهي توقعات الآخرين بشأن أداء شخص لدور معين في موقف ما.

-توقعات الدور، وهي السلوك المتوقع والمرغوب الذي يرتبط بدور معين.

-أداء الدور، وهو طريقة قيام الشخص بدوره في موقف معين[5]

ويقصد بالدور وظيفة المنصب الذي يشغله الفرد المعين فيه عن طريق الانتخابات من قبل أفراد المجتمع أو منتخب من قبل النخبة السياسية والمشكلة للتنظيم السياسي في الدولة كانتخاب رؤساء المجالس الشعبية، أو مجلسي البرلمان، كدور سياسي يؤديه المنتخب في التنظيم.

- الانتماءات الاجتماعية: والانتماء الاجتماعي يعبر عن التماسك والترابط والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد أو الجماعة الواحدة، طالما تحقق حاجات أفرادها فطبيعة الإنسان اجتماعية يتجمع مع غيره ويعتمد عليهم لان علاقاته مع الآخرين تبدو من الضروريات، ولا يمكن للفرد أن يعيش بمعزل عن الآخرين لأنه بحاجة للتفاعل[6].

ومن ذلك فالانتماءات الاجتماعية حسب بحثنا هو ما يعبر عن الانتماء للقبيلة الواحدة أو الوحدة الاجتماعية ويمكن مقابلة ذلك بما عبر عنه ابن خلدون بالعصبية القبيلية سواء انتماءات الأفراد للمنطقة الواحد أو العقائدية وغيرها، والانتماء كظاهرة إنسانية فطرية بين مجموعة من الناس المتقاربين والمحددين زمانا ومكانا بعلاقات تشعرهم بوحدتهم وتمايزهم تمايزا يمنحهم حقوقا كما ورد في معجم (Larousse)الموسوعي، حيث يعني الانتماء أن يكون عضوا في جماعة وهو مرادف للانتساب[7].

ونقصد بالانتماءات الاجتماعية في بحثنا الجماعات التي تدين بالولاء لأفراد الجهة التي ينحدرون منها المعبر عنها ب: الأنساب والقرابة والقيم الاجتماعية المشتركة...وغيرها). تجمعها الرابطة والعلاقة القوية بينهم خاصة في المناسبات والتجمعات المختلفة كتجمعات الحملة الانتخابية تمهيدا للموعد الانتخابي يحاول من خلالها كل فرد أن يعبر عن انتمائه بإدلاء صوته وتأييده لصالح جماعته.

- الممارسة السياسية: تشتمل الممارسة السياسية على عدة مفاهيم وفي نفس الوقت تعني عدة عمليات تدخل ضمن الممارسة السياسية داخل المجتمع، وتتمثل في عمل الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية وخاصة المتعلقة بالمعينين لتولي مناصب في الحكم، ومن ذلك لابد من توضيح بعض المفاهيم المعنية بها الدراسة حتى تتضح صورة استخدام المفهوم ضمن الدراسة.ومن ذلك تطرقنا الى الآتي:

- **المشاركة السياسية بمفهومها الاجتماعي** هي سلوك اجتماعي يكتسب بناءا محددا متباين المظاهر يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع، بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة[8]من حيث تجلياتها في الاطلاع على الجانب السياسي في المجتمع والتفاعلات في الجال بين أفراد يبدي الأفراد أرائهم المختلفة في الأحداث والأمور التي تهم مجتمعهم بدرجة أولى.

في حين يربطها **صامويل هينتنيجون** بالتأثير في صنع القرار، أي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا فعالا أو غير فعال... وغيره.

ويعرف **طارق محمد عبد الوهاب** المشاركة السياسية أنها حرص الفرد على أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي وينعكس هذا الحرص على سلوكه السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت والترشح لأي هيئة سياسية كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي وينعكس ايضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة [9].

- أما **محمد السويدي** فيعرفها على أنها " عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه بحيث تكون له فرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف[10].

- **التمثيل السياسي:** يعبر عن تمثيل الأفراد لآخرين في التنظيم السياسي للدولة كالتمثيل في المجالس الوطنية الانتخابية. ومن ذلك تعرفه الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية كمفهوم اجتماعي ذي أبعاد نفسية ورمزية ينسجم مع نسبية كل

الظواهر الاجتماعية التي تتداخل فيها الأبعاد والمكونات و الأهداف ذلك أن هناك عدة متغيرات تحدد تمثيل المجموعة عن طريق الزعيم أو القائد وأحد هذه المتغيرات هي التركيبة الاجتماعية للمجموعة وموقفها اتجاه الشخصيات والقضايا العامة .

وعليه يتحدد التمثيل السياسي بالعلاقة بين شخصيين أو طرفين أحدهما ممثل وآخر وعادة ما يتحمل ممثل السلطة صلاحية القيام بعدة أعمال استنادا إلى اتفاق مع الناخب[11].

- **الثقافة السياسية:** تتكون من مجموعة من المعارف والمعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتها بالسلطة التي تحكمهم ، كما تسمح لمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهويتها وهي بذلك تسمح لكل فرد بتحديد موقعه في المجال السياسي المركب كمواطن أو كناخب كما يرى **فيليب برو**[12]،

- **العلاقات ضمن الممارسة السياسية:** في بحثنا تطرقنا إلى نوعين من العلاقات علاقات اجتماعية تدعمها القبيلة والانتمائية أو ما يعبر عنه برأس المال الاجتماعي، وعلاقات نفعية تدعمها المصالح الشخصية والماديات حسب ما هو موجود داخل المجتمع.

والممارسة السياسية هنا تعبر عن ثقافة ووعي أفراد المجتمع بمكانة ودور المسير المعين عن طريق التمثيل السياسي لهم ، وكذا تعبر الممارسة السياسية عن نشاط الأحزاب السياسية والتي تعبر عن التنظيمات المؤطر لنشاط الأفراد المؤهلين للترشح من أجل تمثيل المجتمع في تنظيم الدولة، وكممارسة سياسية تغذيها النزعة الإنتمائية الاجتماعية بعواملها العصبية أو قيمها الاجتماعية والمادية لبلوغ أهداف معينة سواء من قبل النخبة أو من قبل أفراد المجتمع.

ومن ذلك عنيت الممارسة السياسية بالمظاهر السياسية داخل المجتمع والمعبرة عن نشاط الأحزاب السياسية وتوجهات الأفراد المنتمين اليها ، كذا وعي أفراد المجتمع وثقافتهم السياسية من حيث المشاركة السياسية ، وطبيعة التمثيل السياسي في التنظيمات المنتخبة محليا والممثلة لهم.

2.I- عامل الانتماء القبيلي والممارسة السياسية في الجزائر: تطرقنا لهذا العنصر من أجل إعطاء صورة عن واقع الممارسة السياسية في الجزائر اليوم من خلال بعض الدراسات في المجال رغم تنوع تخصصاتها الا أنها تصب في قالب واحد، مفاده أن الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم العربي تعيش تناقضات في تنظيمها السياسي، فالعديد من الدراسات مثل جابر الأنصاري، طيبي غماري،بن يوب محمد، بوزار أحمد ...) ترى أن هناك استمرارية لذهنيات القبيلة والعشائرية في مجالات عدة منها (السياسة،الإدارة،المؤسسات،...)وهذا ما زاد من صعوبة فهم التغير الاجتماعي في الجزائر إلى حد الآن والرابطة التي تربطه ،حيث يبين الميدان تأثير النزعة الاجتماعية على الممارسة السياسية أو ما يعرف في بعض الدراسات بالانتماء القبيلي و الانتماء الاجتماعي، وما يشار إليه بإعادة انبعاث القبيلة في التنظيم السياسي للدولة، بالرغم من الانجازات التي حققتها الدولة باتجاه التحديث والتقدم حسب المعايير الدولية،

إلا أن الأزمة التي تعاني منها الجزائر تتمثل في انبعاث القبيلة لأن كثيرا من الأحداث اليومية من نزاعات وصدامات وضعف للأداء المؤسساتي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها تحركها نوازع تحت وطنية من قبيلة و جهوية و اثنيه إلى غيرها، والتي تشتغل بشكل غير رسمي في المجال السياسي[13].

فبوجود التطورات المعاصرة اليوم التي تبرز استبدال الوعي القبيلي من مختلف أشكاله في إطار الوعي الوطني بالدولة، من خلال سيادة قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية وتحولات الوعي الاجتماعي يعبر التعليم والثقافة والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، غير أن التنظيمات السياسية تحكمها الانتماءات الأولية المعبرة عن العصبية، بل أصبحت عاملا فعالا يؤثر في العلاقات الاجتماعية والسياسية.

كما أنه مر على الاستقلال عقود حاولت النخبة الحاكمة حسب منطقها زرع قيم الدولة في جسم اجتماعي صهر كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية، لكن الواقع يحتم علينا الاعتراف بأن العصبية التقليدية لازالت تتفاعل سياسيا في الجزائر المعاصرة وأنها تهيكل لرؤية سلوكية سياسية للفرد الجزائري الذي يمارس الجهوية لكنه رسميا يعلن عن موقف معادي لها[14].

فالولاء للجماعة العصبية هو الطريق الذي لا مفر منه على الرغم مما يجري من تحولات إقليمية وعالمية وتيار العولمة الذي استطاع بفضل التقنيات الاتصالية والحركة التجارية تحطيم الولاء والمحلية والقبيلة، إلا أنه مفعول القبيلة دائما يتجه إلى إقصاء الآخر الذي لا ينتمي إلى " النحن"، أو كما يصفها الجابري بأن القبيلة لم تصف بعدم إحلال المؤسسة والثقافة الدولاتية كاملة في الجسم الاجتماعي بل كانت في حالة كمون ، نتيجة القمع المسلط عليها من الايدولوجيا الشعبوية في قالب اشتراكي التي لا تعترف بوجود أي خلل فمهما كان الجسم الاجتماعي ولكن القبيلة أصبحت واقعا ملموسا ينبغي الاعتراف به .

لا يقصد بذلك اعتبار الجزائر فضاء للممارسات التقليدية باعتبارها مجموعة قبائل ككل تمارس السياسة التقليدية و إنما لإبراز جوانب تعبر عن الهوية كما رأى ابن خلدون، بقدر إبراز القبيلة كونها تدخل ضمن استراتيجية العلاقات الاجتماعية أكثر منه علاقات اجتماعية وحسب.

II - الطريقة والأدوات :

منهجية الدراسة: من أجل دراسة كيف تتأثر الأدوار في التنظيم السياسي بما هو اجتماعي سواء من ناحية النزعة الاجتماعية أو كسلطة رمزية أو علاقة نفعية والتي تكون الانتخابات أداة فيها، اتبعنا منهج دراسة حالة لوصف الظاهرة وتحديدها وحصرها في إطار البحث[15]، وتساعد هذه الطريقة في تحديد مجتمع الدراسة بدقة والتعمق فيه خاصة اذا تمت المقابلات فيه بشكل عفوي دون شعور المبحوثين بأنهم محل استجواب أو تقنيين في الأسئلة الموجهة اليهم.

أما بالنسبة للأدوات تم اعتماد تقنيتي الملاحظة من خلال ملاحظة الظواهر الاجتماعية والسياسية في المجتمع وتفاعلات الافراد معها وكيف تكون داخل المؤسسات، وعلاقات أعضاء الوحدة التنظيمية مع بعضهم البعض وعلاقاتهم بأفراد المجتمع أي خارج التنظيم والمقابلة مع عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي، وبعض المهتمين بالمجال ليتم بعد ذلك تحليل مضمون أراء المبحوثين واستخلاص النتائج عن طريق الدراسة الكيفية التي تستند إلى التفسير والتحليل.

من خلال جمع معطيات حول كيفية اختيار الممثلين المحلين كأعضاء في المجلس الشعبي الولائي عن طريق العملية التمثيلية وكيف تم تعينهم ضمن الوحدات التنظيمية، ليتم استخلاص فيما بعد توجهاتهم حسب المناصب المشغولة من طرفهم، وكذلك باعتماد تقنية الملاحظة غير المباشرة والمقابلة أحيانا في الوقوف على المحددات الأساسية للنخبة المحلية في عملية اختيارها هي الأخرى بدورها لممثل المجتمع محليا في المجلس العام وطنيا (مجلس الأمة)، اعتمادا على دراسة حالة التنظيم الممثل المجتمعي عن طريق الأدوار الوظيفية التي تؤدى من خلاله لتسيير شؤون المجتمع وتنميته ومعرفة العوامل المؤثرة على فاعليتها.

مجال الدراسة: ومن ذلك استهدفنا النخبة السياسية في المجتمع التي تمثل التنظيم متمثلة في أعضاء المجلس الولائي في ولاية تامنغست، كنخبة تم اختيارها لتمثيل أفراد المجتمع في التنظيم السياسي للدولة عن طريق الانتخابات والمعنيين باختيار الممثلين لتمثيل المجتمع في مجلس الأمة، حيث تم اختيارهم كونهم نخبة تتمتع بالثقافة السياسية والتي تمثل أفراد المجتمع و ما يماثله بمفهوم المجتمع المدني.

حيث يتكون المجلس من 35 عضوا يتقسمون الى تسعة لجان تغطي مختلف القطاعات بالإضافة إلى رئيس المجلس ونائبيه، علما أن أعضاء المجلس الشعبي الولائي معنيين بالمشاركة الانتخابية كونهم كانوا مرشحين للأدوار أو بالأحرى المناصب المكونة لتنظيم المجلس وهم ينتمون الى أحزاب سياسية مختلفة ولكن في توجهاتهم الاجتماعية والسياسية يتشاركون مع بعضهم البعض في أمور ويختلفون في أخرى.

بدأت الدراسة من الفترة الممتدة مابين 20 ديسمبر 2018 إلى 20 أفريل 2019. وهي من ضمن الفترة التي شهدت فيها الساحة السياسية المحلية اختلافات و منافسات في المجال بين مختلف التيارات السياسية في المنطقة وكذلك بروز النزعة الاجتماعية القبيلية والاجتماعية في محاولة لإحياء السلطة التقليدية كونها سلطة رمزية وإعطائها مكانتها الحقيقية،

ومن ضمن ذلك كانت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة كظاهرة تبرز توجهات أفراد المجتمع من خلال النخبة الممثلة له في العملية الانتخابية لاختيار المتر شح المناسب.

II- النتائج ومناقشتها :

باعتماد المنهج الوصفي الكيفي والمتمثل في دراسة حالة والذي بدوره يستوجب التحليل والتفسير أكثر في البيانات المتحصل عليها من الميدان قمنا في هذا الجزء بالتطرق إليها حسب ما توصلت إليه الدراسة في ضوء أفق نظري لنظريات واتجاهات وكذلك دراسات سابقة كمعالجة لمعطيات الميدان ومن ذلك كان ما يلي:

II .1 التحليل السوسيولوجي للممارسة السياسية والنزعة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي: يدفع الأفراد إلى الممارسة السياسية نخوتهم الاجتماعية وإحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعاتهم في الوقت الذي تمثل النزعة الاجتماعية وانتمائهم للمجتمع إحدى الركائز الأساسية فاختيار الأفراد اليوم ينطلق من كونهم أولاد المنطقة الواحدة أو بدافع الجهوية و الإقليمية كونهم أفراد قادرين على تسير مجتمعاتهم وهذا ما أوضحته بعض أراء المبحوثين ايضا.

إن ما يميز النزعة الاجتماعية في مجتمع اليوم كونها عنصرية او سلبية كما روجت لها عدة اتجاهات من قبل كونها معرقل في التسيير حقا إذا كان موضعها ذاتي ولا تحتكم إلى الموضوعية تلك التي لا تعبر عن الصالح العام لأفراد المجتمع أو ما يعرف بالوطنية.

تدفع أفراد المجتمع المحلي عدة عوامل للتعبير عن كينونتهم الاجتماعية ومكانتهم ضمن النظام السياسي العام للدولة و خاصة على المستوى المحلي فالمجتمع قبل أن يحتكم إلى تنظيم الدولة يحتكم إلى تنظيم تقليدي ينبع من موروثه وقيمه وهو نظام قائم في جل مناطق الدولة الجزائرية، حيث تعبر السلطة الرمزية اليوم عن مكانته ودوره وان غابت ملامحه بسبب عدة ظروف، من بينها توجه الأفراد إلى التمثيل السياسي في نظام الدولة والذي بات يمثل السلطة الرسمية لتسيير شؤون المجتمع، ومن ذلك كانت الأحزاب السياسية هي الأداة الفعالة من أجل بلوغه عن طريق المشاركة الانتخابية هذا التوجه الاجتماعي نحو الأحزاب السياسية تغذيه الانتماءات الاجتماعية فمثلا انتماء زعيم قبيلة ما أو ابن منطقة معينة ذو مكانة اجتماعية إلى حزب سياسي ما يجعل أفراد عصبيته يتوجهون نفس توجه الحزب بدافع أن من يمثلهم ينتمي إليه، وهو إشارة إلى ما جاء به **ابن خلدون** عن دور العصبية في الرئاسة ، يعني وجود الممثل الاجتماعي للعصبية في التنظيم الحزبي مثلا يخلق توجه أفراد عصبيته إلى التصويت لحزبه في الاقتراع كثقافة باتت اجتماعية أكثر منها سياسية وهذا ما يعكس لدينا درجة الوعي السياسي لأفراد المجتمع.

ومن ذلك نجد تعقيدات في المجتمع في اختيار من يمثل أفراد المجتمع في السلطة السياسية هل اختيار الشخص المناسب يكون مبني عن انتمائه الاجتماعي أم عن ما يمتلكه من مكانة كمثقف واعي بما يخدم مجتمعه؟ وبذلك يكون التوجه السياسي للأفراد نحو الأحزاب السياسي في إطار المشاركة السياسية مبني على ثقافة انتماء أو تحقيق أغراض شخصية أكثر من كونه تنظيم رشيد.

ومن جهة أخرى كعامل له تأثير هو الآخر في جعل الممارسة السياسية في المجتمع المحلي تشهد اللاتوازن والعقلانية استغلال لفراغ اجتماعي أحدثه غياب السلطة الروحية (السلطة التقليدية)في المجتمع كونه مجتمع تقليدي يخضع لقيم توجه أفعاله وسلوكه، فلا يمكن إهمال مكانتها ودورها في ترشيد الفعل الاجتماعي ولكن غيابها ينتج عنه تشتت اجتماعي يخلق فوضى في جماعة ليس لها من يقودها وكذلك هو حال في المجتمع بالاضافة إلى التكوينات الاجتماعية الحديثة بالمجتمع وواقع الانفتاح السياسي و العولمي كون المجتمع يتأثر بما هو خارجي، فحاجة الفرد لمن يمثله ويعبر عنه تدفع بإتباع ما يحقق رغباته وبذلك في ظل السلطة السياسية و الانفتاح على التعددية السياسية بات التمثيل السياسي عن طريق الانتخابات التي تظهر فيها الأحزاب السياسية المجال الأكثر استقطابا ونتج عن ذلك وجود توجهات مختلفة تختلف في أهدافها غير المعلنة وان اشتركت في الهدف الواحد وهو الظفر بالمنصب السياسي.

وبذلك تكون الأحزاب السياسية في اغلب الأحيان عبارة عن وسيلة أو أداة تمكن الفرد من تولي منصب سياسية ولا يعني انتماء الأفراد إلى الأحزاب السياسية كونهم أفراد مثقفين سياسيا أو يمتلكون وعي يجعلهم متفردين به عن بقية أفراد المجتمع إن ما يبينه الواقع أن الأفراد يشتركون في هدف واحد المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية من أجل الظفر بمركز أو منصب سياسي إلا أنهم يختلفون في توجهاتهم السياسية والاجتماعية ويمكن أن نفصلهم حسب الدراسة في صنفين:

الأول: أفراد تدفعهم ثقافتهم وقيمهم الاجتماعية وكينونتهم إلى اختيار كل ما هو أفضل يقوي ويعزز هوية المنطقة ويتجسد ذلك في غيرتهم على المنطقة والمجتمع المحلي والدولة ككل،واختيارهم للأفراد الذين ينتمون إلى منطقتهم ويمثلونهم اجتماعيا وثقافيا كأفراد تدفعهم قيمهم وانتماءاتهم الاجتماعية إلى تمثيل مجتمعهم وعكس ثقافته ومكانته أفراد يحققون التضامن ويمتلكون مسؤولية اجتماعية نابغة من هويتهم وقيمهم الأصيلة ، يمثلون صورة المواطن والسياسي المتفتح الذي يحافظ على قيم الاصالة ويواكب التنظيم العام الوطني .

الثاني: بمقابل يوجد آخرين تدفعهم القيم النفعية والمصالح وتطلعاتهم لتحقيق الجاه والسلطة كونهم أفراد براغمتيين لا يهم الصالح العام ويسلكون الطرق التي تعمل على إكسابهم المركز السياسي وتحقيق مصالحهم الخاصة المختلفة، كما عبرت عنه بعض الدراسات وخاصة التي خاضت الحقول السياسية بمفهوم العلاقات الزبونية خاصة في مجال الانتخابات، حيث بات هذا الصنف الأكثر شيوعا اليوم ومعرقلا أساسيا للعلاقات التنظيمية والسلطوية في مجالها السياسي.

وهو ما شغل اهتمام الباحثين على غرار **جونواتربوري** الذي أعطى الأهمية القصوى للعلاقات الزبونية التي شكلت مرتكزا لدراسة النسق السياسي المغاربي وآلية من آليات اشتغاله، كما أبرز **ريميل وفو** –بدوره- ثقل ومركزية الشبكات الزبونية في علاقات النخبة المحلية بالسلطة المركزية، والتي تعد العلاقات الزبونية آلية من آليات النخبة المحلية وتقويتها واستدامتها[16].

ومن حيث تعتبر الانتخابات هي الأداة الاستراتيجية التي يتبنها السياسيون من اجل تحقيق أهدافهم داخل المجتمع يكون المجلس الشعبي الولائي كعينة من المنظمات السياسية التي تحتكم في تسييرها إلى سياسية الانتخابات من بقية مؤسسات الدولة الجزائرية التي لا تكاد أغلبها تخلو مما يعكسه واقعه السياسي والتنظيمي على حد سواء.

الدور السياسي مابين الواقع والممارسة :

ما يميز الثقافة السياسية المحلية حسب الدراسة التي جرت على أعضاء المجلس الولائي كوّنها النخبة التي تمثل المجتمع ، في نفس الــوقت هم فاعلين اجتماعين منبثقين من انتماءات اجتماعية داخل التركيبة الاجتماعية للمنطقة وانتماءات سياسية كذلك، فأغلبية الأعضاء ينتمون إلى أحزاب سياسية ومنهم من مارس السياسية منذ وقت سابق، فما يميز الساحة التنظيمية التي تضمها فراغ أنتجته صراعات واختلافات داخلية ذات الخلفية السياسية التي يدعمها عاملين هما: النفعية والنعرة أو نرجحه إلى العصبية حيث تحكم اتجاهاتهم النزعة الاجتماعية التي تجعل الأفراد لا يفكرون بمستوى سياسي أو حنكة تدعم توجهات المجتمع أو تعمل على إنمائه وإنما التحيز إلى الأفراد ليسوا لكونهم أصحاب كفاءات وإنما لعامل انتماء اجتماعي وأكثر منه عامل نفعي شخصي، ينعكس ذلك على أداء هذه المنظمة لأنها في حالة ركود ولم تقم بتحريك ساكن لما يخدم المجتمع ولا حتى بث أرائها في شأن من شؤونه، عبر ذلك الخلل الوظيفي عن المعوقات الوظيفية لهذا التنظيم بسبب عدم التنسيق بين أجزائه فلا يمكن أن تقوم وحدة بنشاطها ما تم تساهم معها الوحدات الأخرى، ويرجع ذلك إلى التعارض بين قيم الأفراد مع قيم التنظيم بغرض محاولة قيام بعض الأعضاء بممارسات غير تنظيمية تحت غطاء ما هو تنظيمي بما يخدم المصالح الشخصية وهي المشاكل التي تعرقل سير مشاريع المجتمع ككل ، فالتنظيم المبني على اختيار أفراد بناءا على مصالح شخصية أكثر من كونها خيارات اجتماعية لا ينتج ما هو متوقع منه، ومن ذلك لقي تذمر من قبل أفراد المجتمع حيث أن المنظمة باعتبارها سلطة عليهم لم تتكفل بانشغالاتهم ولم تحاول حتى وبذلك يتحمل

أعضاؤها مسؤولية اجتماعية وتنظيمية في ذلك بدأ من الرئيس الذي يعد المسؤول الأول على ما يعرقل سير المنظمة و وظيفتها اتجاه المجتمع.

يشير تحليل الواقع الذي يعيشه المجلس الشعبي الولائي بتمنغست إلى الصنف الثاني الذي يعكس توجهات الأفراد من أجل الوصول إلى المنصب السياسي المبنية على الأهداف الشخصية أكثر من كونها اجتماعية، وينعكس ذلك في توجهات أغلبية الأعضاء حيث تعارض القيم السياسية والاجتماعية بين الأعضاء نتج عنه قلة الأداء والفاعلية وبالأحرى ركود تسييري للمنظمة، فالفئة التي تدفعها النزعة الاجتماعية قليلة مقابل نظيرتها وبالتالي لا تؤثر أرائها في الآخرين بالإضافة الى القيادة التي تسيير المجلس بقيت مقيدة ودون فاعلية يرجع ذلك الى الصراعات الداخلية توحي جلها الى عدم الرضا عنها ويروج الى عدم قدرتها على تحقيق المطلوب والتسيير الفعلي لهذا التنظيم، وفي واقعها ترجع تلك الصراعات الى تضارب المصالح بين أجزاء هذا النسق مما سبب الخلل الوظيفي الذي يعاني منه.

فالأدوار التي يمارسها أعضاء التنظيم منبثقة من توجهات الأحزاب السياسية التي ينتمون اليها والمدفوعة بالنزعة الاجتماعية و العلاقات النفعية التي تغطي مصالح العناصر الخفية التي تدعم كيانه السياسي وتغذيه والمتمثلة بدورها في القيم الاقتصادية التي تتلقاها الأحزاب أثناء الحملات الانتخابية مثلا من رجال الأعمال وكذلك من العصبية المكونة لانتماء المترشحين مقابل وعود للناخبين تحقق لهم منافع وحتى وان كان جزء منهم تدفعه نزعة اجتماعية نحو مرشحه، لتمثيله كونه ينتمي الى قبيلته أو منطقته وبالتالي يستغل الانتماء الاجتماعي في الممارسة السياسية للأحزاب ومنه في تولي الدور السياسي وهو ما يعد مشكل كونه يمثل أفراد المجتمع ككل ومن العقلانية أن يحقق دوره مصالح الجماعة ككل ، ينجر كذلك عن نقص الوعي بالثقافة السياسية لأفراد المجتمع سواء كناخبين أو منتخبين عرقلة في اختيار من يمثل المجتمع سياسيا وعلى أي أساس يتم اختياره وهو ما يشكل عائقا كذلك في تولي المنصب وهذا الأخير يشكل جزء من التنظيم السياسي الذي يسير شؤون المجتمع وبذلك تتصف مسألة تولي الأدوار السياسية في المجالس المحلية المنتخبة إشكالا قائما بذاته، فكيف يكون التسيير عقلانيا مدام تأسيسه لا عقلاني؟

فاللعبة السياسية إن صح القول في المجتمع اليوم تحركها الماديات وحتى المقبل على تولي منصب سياسي لا تدعمه الكفاءة وإنما المقابل الذي يتلقاه مرشحوه للمنصب وهذا ما يضعف التنمية المحلية في شتى مجالاتها فإذا كانت المجالس المحلية اليوم تفتقر للوعي التنظيمي والسياسي والاجتماعي الثقافي وتتحكم فيها القيم المادية أكثر من الاجتماعية فان ذلك يجعل المجتمع يتخبط في صراعات وتناقضات لا تقدمه بخطوة إلا نحو ما هو أسوأ.

بإمكان الممارسة السياسية المحلية أن تعرف طريقا آخر إذا ما اتحد أفراد النخبة إلى تسيير المؤسسة بما يخدم المجتمع وخاصة ان اتحدوا كونهم ممثلين لتطلعات أفراد المجتمع ولا تغلب عليهم النزعة الاجتماعية وانتماءاتهم الحزبية التي تعكس في صورتها واقع الانسداد الذي تشهده المنظمة حاليا. هي أكبر العراقيل لوظائف الأدوار (المناصب) والتي تنعكس على المجتمع ككل بحيث تعثر عجلة التنمية المحلية وتجعل هذه المنظمة الممثلة لأفراد المجتمع لا تصل الى تطلعات أفرادها مما يضعف ثقتهم وآمالهم فيها، خاصة وهي المعنية باختيار ممثلي المجتمع المحلي على المستوى الوطني في البرلمان حسب تنظيم الدولة الجزائرية.

II .2 استراتيجية الناخب كوجهة للعلاقات النفعية وصورة للنزعة الاجتماعية: في إطار الممارسة السياسية يسعى الأفراد كناخبين ومؤيدين للأفراد المعنيين بتولي مناصب سياسية إتباع الطرق التي تضمن أولوياتهم من حيث القيم النفعية والانتمائية وحتى الإقليمية والجهوية وكذلك من أجل الصالح العام، وحتى النخبة المحلية في بحثنا تملك نفس التوجهات والآراء وكما أسلفنا سابقا أنها تتميز بمستوين إلا أن لكل تخطيطه الخاص في انتمائه إلى حزب سياسي أو تحالف بين الأحزاب كما شهد المجلس الولائي مؤخرا تحالفات بين الكتل السياسية المشكلة له في الانتخابات السابقة للمجلس الشعبي الولائي (نوفمبر 2017) ، حيث دعمت التحالفات القيم النفعية بينهم بتولي مقعد في المجلس لكل حزب متحالف بعد استحواذهم على أكبر نصاب. أكثر من كونها جهوية أو انتمائية اجتماعية أو من أجل خدمة اجتماعية للصالح العام.

حيث تمثل الأحزاب الكبرى (المعروفة بأحزاب النظام في الساحة السياسية) في الولاية على غرار ولايات الوطن دور الفاعلين الممتلكين زمام اللعبة السياسية، بامتلاكها أكبر مؤيدين وحائزين على العلاقات الزبونية لها مما يجعل مرشحيها في قمة القوائم الانتخابية في أغلب الأحيان، وهذا ما بينته العهدات السابقة في شتى الانتخابات المحلية الأمر الذي يفسر انتماء الفاعلين الى أحزاب معينة، ضمن استراتيجية يتبناها الفاعلين المحليين.

عنت عدة دراسات في معالجتها لقضايا الدولة والعوامل المؤثرة في تسيير النظام والتي تناولت مشكلة النظام القبيلي في الدولة وسيادة نمط العلاقات النفعية (الزبونية) في تسيير النظام السياسي الحديث وما توصلت له دراسات حديثة باعتبار أن العلاقات النفعية (الزبونية) تشكل أحد أوجه العلاقات الاجتماعية المادية، ومن ذلك:

تناول **ماكس فيبر** مفهوم باترويمونيالية منذ ستينات القرن العشرين كأداة تحليلية مهمة واستعمل في دراسة مجتمعات أفريقيا ، وفي محاولة لتوظيف المفهوم من قبل **محمد عبد الباقي الهرماس** في دراسته " المجتمع والدولة في المغرب العربي "[17] ، ودراسة **عبد الرحيم حافظ** " الزبونية السياسية في المجتمع العربي – قراءة اجتماعية في تجربة البناء الوطني بتونس"[18] ، فحين توجهت دراسات الى إشكالات مشابهة بالاعتماد على التحليل الماركسي في تفسير قضية النظام السياسية والعوامل المتحكمة فيه بالإضافة الى الطرح الخلدوني ونظرية نظام العصبية في تسيير الدولة والتنظيم السياسي للمجتمعات .

يذهب كذلك **كارل لاندي** الى أن العلاقات النفعية بمفهومها الزبونية تفترض وجود طرفين على الأقل الزبون و الوجيه بالإضافة الى وجود وسيط يعمل على تأمين التواصل بينهما كذلك يجعل العلاقات النفعية تتميز بخصائص عدة منها[19]:

-أنها علاقة ديناميكية

-علاقة لا متكافئة

-علاقة ثنائية،شخصية (وجها لوجه)

-ذات طابع تبادلي

-علاقة طوعية.

لا تقوم الزبونية النفعية إلا بتوفر أطراف العلاقة على خدمات قابلة للتبادل، بشكل يجعل كل طرفا في أمس الحاجة الى الطرف الثاني.

إن هذه الخاصية هي ما يجعل لأفراد النخبة أكثر حرصا على امتلاك موارد وخدمات ذات رواج في سوق المنافسة حول النفوذ (خاصة في السوق السياسية)،أما الطرف الوسيط فإن عمله كحلقة وصل بين الزبون (التابع) والوجيه (البا طرون) يدفعه كذلك الى أن يكون أكثر خبرة ومعرفة بالطرفين وبكيفية اشتغالا لنسق برمته، بالإضافة الى قدرتها الإقناعية وخبرته وصدقيته وهي مواصفات تمثل رأس مالا يسعى الى توظيفها لتحقيق مصالحه الخاصة، وهو ما يجعل العلاقات تتشابك فيها المصالح الشخصية المختلفة وتتعدد فيها الاستراتيجيات وتخترق مجالات متنوعة يصعب على الدارس حصرها.

فهذا النمط العلائقي يحضر على مستويات عدة وداخل مجالات مختلفة (اقتصادية، سياسية، دينية، جمعوية..).ويركز في المقام الأول على استعمال وتوظيف العلاقات القرابية، الأسرية، العشائرية...وغيرها ، لتوسيع قاعدة الأتباع وكسب الشهرة لكنه يتجاوزها الى فضاءات أوسع.

تخضع العلاقات النفعية وفق هذا الأمر لمنطق الأخذ والعطاء بمعنى (قضي لي نقضي لك) وتتطلب كل علاقة من هذا النوع أن يتوفر الطرفان المتبادلان على موارد تشكل حوافز بالنسبة اليهما، كما لا يمكن أن تنتظم بين الطرفين علاقة

تبادلية اذا كان أحدهما في غنى عن الموارد المتوفرة لدى الآخر،ولعل هذا ما يجعل كل طرف يسعى جاهدا الى كسب الموارد وتنويعها سواء مادية كانت أو رمزية لجعلها بضاعة قابلة للترويج لدى الأطراف الراغبة في ذلك.

إ ذا كانت الزبونية هي الطابع الغالب الذي تأخذه العلاقات في النمط الباتريمونيالي، فإن **ردمان و انغل** يقترحان تمييزا بين الشكل التقليدي الباتريمونيالي للزبونية (العلاقات النفعية) والشكل النيوباتريمونيالي، وهو تمييز يتأسس على أن جوهر الزبونية الجديدة ليس التبادل الفوري بين الراعي والعميل ، وذلك خلافا للنمط التقليدي ، وهنا نود الإشارة إلى الاستنتاجات المعمقة التي توصل إليها الباحثان في اشتغالهما على الدولة في إفريقيا ، أنها تؤشر الى شبكة علائقية يكون طرفاها الفرد في ناحية وجماعة من ناحية أخرى ما يعرف بالدعائية في المجتمعات ذات التعدد الإثني والثقافي[20].

في هذا النموذج يحدد الأتباع والموالون على أساس هوية طبيعية، ويتحول الانتماء الى طائفة أو مجموعة اجتماعية ما الى رأس مال اجتماعي رمزي قابل للاستثمار، حيث يعتمد النفاذ الى مؤسسة الدولة الى حد كبير على الهوية الإثنية أو الطائفية، وتوزيع الموارد هنا يتطابق ويعكس مباشرة توزيع السلطة بين المجموعات المختلفة، فكتوزيع السلطة يميل توزيع الموارد الى مصلحة إحدى الجماعات الاجتماعية، السياسية أو الاثنية ، هنا بالذات تكون الدولة النيوباتريمونيالية ومنطقها العصبية – المتجاوز قيم الحداثة وعقلا نيتها- هما النقيض في منطق الدولة الحديثة[21].

ما توصلت له وجهات النظر في التنظيم الحديث للدولة لا يمكن أن يكون كما ينبغي له أن يكون ما لم يوجد حل للتعارض بين القيم العصبية والقيم النفعية في ظل تثبيت قيم التنظيم ،ومن ذلك تطغى القيم السالفة على قيم التنظيم وهو ما ينعكس على مجتمعات أفريقيا والمشرق العربي.

بينت الدراسات السابقة الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية التي يدعمها رأس المال الاجتماعي للفاعلين السياسيين من جهة والعلاقات النفعية المعروفة بالعلاقات الزبونية من جهة أخرى، مدى فاعلية هاته الأخيرة في تدعيم المتولين للمناصب السياسية داخل التنظيم والوصول الى المراكز، وبالتالي تحقيق مكانة سواء سياسية أو اجتماعية مما ينعكس على سير المؤسسات وتطورها كما ينبغي أن يكون، ويؤشر هذا الركود الى وجود خلل في العلاقات بين الفاعلين الاجتماعين ويكشف الانحرافات التي تطاول السير العادي للمجلس المنتخب محليا وسلوكيات الفاعلين الاجتماعيين ولممارساتهم ، باعتبارها علاقة لها جذور اجتماعية تخترق البنى وتغذيها أطراف تتبادل مصالح وتوجه فعلها وفق استراتيجيات تعمل من خلال على الحفاظ لمصالحها وتعيد انتاج علاقات التبعية والهيمنة، في نطاق تقسيم محكم للأدوار واستحواذ على قنوات النفوذ والسلطة وكيف تستثمرها تلك الفئات من حيث جعل العلاقة النفعية (الزبونية) استراتيجية يتم اعتمادها في بناء التحالفات محليا منبثقة على ما يحدث وطنيا.

شلت هذه الممارسات الأدوار التي تؤدى من خلال المناصب ووظائفها كونها تحالفات تناقضت في المصالح التي تهدف اليها عن طريق المنصب المشغول من قبل الفاعلين ولم تهتم بالوظيفة الأساسية لهذا المنصب، مما أنتج خلل بين الوحدات التنظيمية الممثلة في رئاسة اللجان على مستوى المجلس الشعبي الولائي و لأنها لا تحقق اتفاق وتعاون بين الممثلين بها، وبالتالي عدم التفاعل التنظيمي وإتباع الإجراءات المنظمة لسيرها شكل عجز على مستواها وباتت دون فاعلية ومن ذلك لم تحقق تطلعات أفراد المجتمع المحلي في عملية التمثيل السياسي وهو ما يعكس شلل الأدوار السياسية للمناصب في المجلس الشعبي الولائي.

رغم تغير الأحداث محليا في الانتخابات المتعلقة بالتجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة في ديسمبر 2018 حيث لاحظنا من خلالها ميل الكفة للعلاقات التي يدعمها رأس المال الاجتماعي والانتمائي وتزكية مترشح حر، هي سابقة في تاريخ الانتخابات عكس ما كان متوقع اجتماعيا وسياسيا وهو فوز مرشحي الأحزاب الكبرى بالمنطقة الا أن هذا الوضع أعطى انطباعا جديد للنخبة المحلية داخل المجتمع بعد أن حسبت كل الأوراق وتأرجحت بين ممثلي أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي) في المنطقة ، يرجع هذا حسب المبحوثين الى استجابة النخب السياسية الى الدعوى الاجتماعية وخدمة الصالح العام بتعين من هو مناسب لتمثيل أطياف المجتمع في المجالس الوطنية ، بتوجه نحو

ثقافة سياسية نابعة من وعي اجتماعي ، وهذا يرجع الى عدة عوامل شهدها المجتمع المحلي في الآونة الأخيرة في اطار تنمية المجتمع محليا وإعادة انبعاث السلطة التقليدية التي يدعمها زعماء القبائل وأعيان المنطقة ، والتي تسعى بدورها في المجتمع اليوم الى لم شمل أفراد المجتمع ومؤسساته وتوجههم نحو خدمة الصالح العام، و ما أفرزته الانتمائية الاجتماعية وتشجيع كل ما هو قبيلي أو عشائري أو جهوي كإعادة إحياء للنزعة الاجتماعية في أوساط المجتمع المحلي.

يبين ذلك استراتيجيات الناخبين في المجتمع المحلي ضمن الوجهتين السالفتي الذكر وما يمكن أن يتنبأ به لاحقا في بوادر التغير السياسي الذي يظهر في المجتمع المحلي اليوم.

II .3 انعكاسات الدور السياسي على الواقع الاجتماعي : تولي المناصب السياسية داخل المجالس المحلية المنتخبة بطرق غير العقلانية أحدث خلل في تسيير المجتمع من حيث اعتبرت المجالس المبنية على هذا الأساس معرقل لسيير شؤون المجتمع، ولا تحقق إلا مصالح فئة دون غيرها، هذه الأفعال انعكست على الواقع الاجتماعي الذي يعيشه أفراد المجتمع وعملت على تكريس لمظاهر اللاتوازن الاجتماعي والتنموي في شتى المجالات ، كونها لم تؤدي وظائفها المنوطة بها فلكل منصب دور يؤديه داخل التنظيم المكون للمجلس الولائي وهو يؤدي وظيفة داخل المجتمع المحلي ، وعدم بناء هذه الأدوار بالشكل المطلوب نجم عنه عدم فاعلية هذا المجلس المنتخب واعتبر هيكل بلا روح .

الشكل العشوائي الذي يطبع الممارسة السياسية في المجتمع المحلي يفسر استغلال الانتماء الاجتماعي لتحقيق أغراض تلك الممارسة خاصة في أوقات لانتخابات التي تعد المجال الخصب الذي تزهر فيه السياسات الحزبية تحت غطاء الممارسة السياسية ودافع الانتماء الاجتماعي لتحقيق أهدافها وتتبنى إستراتيجية تكسبها ولاءا اجتماعي أكثر مقابل خدمات تحققها لمواليها فيما بعد ، وتنعكس كذلك في علاقات أفراد المجتمع فيما بينهم إذ تأخذهم دافعية النعرة التي تكون الخلافات بينهم بسبب تلك الاتجاهات السياسية المعيقة، لأنها لا تقوم على ما هو سياسي حقا وتطبق مقولة (السياسة تفسد المجتمعات لا تصلحها)، ومن ذلك تحدث خلافات بين أطياف المجتمع من منطلقات تدعمها النزعة الاجتماعية المدعومة بالقبيلة أو الانتماء من جانب ذاتي،وفي جوهرها الماديات أو ما يطلق عليها العلاقات الزبونية، حيث يعد الفاعل أفراد المجتمع الذي يزكونه من اجل توليه مركز بمقابل مادي يخدم أفراد دون غيرهم في المجتمع مما يخلق تفاوت اجتماعي، وبالتالي وجود مشاكل داخل المجتمع تؤدي بأفراده إلى الثوران على الواقع الذي يعيشونه وإحساسهم بالتهميش.

شكلت الممارسة السياسية عامل للخلافات اجتماعيا وصراعات بين أفراد المجتمع وحتى داخل العائلة الواحدة وما ينجر عنه من تفكك لأفراد العصبية الواحدة سواء كانت اجتماعية أو قبيلة، لأن الممارسة السياسية تخضع في أغلب الأحيان بإتباع الأفراد لكوّنهم الفاعلين الاجتماعين في الحقل السياسي، ولا لكون الأفراد يدعمون الحزب السياسي أو أعضائه بناءا عن ثقافة سياسية يدعمها الوعي بالمشاركة السياسية داخل المجتمع ، هذا ما يؤدي إلى التشتت وعرقلة الصالح العام للمجتمع في ظل التعقيدات والتشعبات التي تسلكها العلاقات الاجتماعية داخل البيئة الواحدة، وتخلقها في كثير من الأحيان العلاقات الفردية وخاصة النفعية منها، وهو بدوره ما يعطي مكانة لرأس المال الاجتماعي الرمزي داخل المجتمع، وان كان له دور فعال في المجتمع المحلي في تولى عدة فاعلين في الحقل السياسي لمناصب تنظيمية سواء في جانبها الرسمي وغير الرسمي.

أدت هاته الثقافة حالة سائدة في وسط المجتمع ضمن الفترات الانتخابية السابقة وما يخلفها بعد ذلك وانتشار فكرة (فري لي نفري لك) بين أطياف المشاركة السياسية المحلية، الأمر الذي انعكس بدوره على الواقع الاجتماعي بتكريس العلاقة النفعية في كل المجالات وخاصة ميدان العمل والتشغيل، كتلك الاستراتيجية التي ينتهجها الناخب أيام الحملات الانتخابية بتدعيمه للأفراد الذين يدخلون معه في علاقة زبونية، حيث الزبون يجمع أكبر قدر من الأصوات للوجيه مقابل توفير سكن اجتماعي أو منصب عمل أو غيره، هذا ما يجعل المجتمع يتخبط في صراعات لا خروج منها،أنتجتها عوامل من ضمنها غياب النزاهة في اختيار الفرد المناسب داخل التنظيمات الحزبية وعدم وجود آلية رقابية تقمع هاته المظاهر من

جهة ، ومن جهة أخرى فقدان الانتمائية والوطنية أو ما نسميه ثقافة الخدمة العامة وحتى ما يدخل في هوية الأفراد النابعة من قيمهم الاجتماعية كل ذلك يؤثر على واقع المجتمع المحلي ويضعف من وتيرة تنميته وتطويره وحتى مواكبته للتطور الحاصل في مجتمعات الدولة وهذا من الناحية الداخلية للمجتمع ناهيك على ما هو خارجي.

IV- الخلاصة :

من خلال ما تم التطرق إليه سالفا يمكن أن نخرج من ذلك بجملة من النتائج تخص المجتمع المحلي عامة وبالخصوص مؤسسة المجلس الشعبي الولائي بتمنغست كحالة مدروسة ضمن هذا البحث،فانطلاقا من الدراسات السابقة التي فتحت لنا باب الخوض في الكشف عن الممارسة السياسية في الجزائر وعامل الانتماءات الاجتماعية والقبيلية من حيث أن للنزعة الاجتماعية دور في تفسير الواقع السياسي في المجتمع الجزائري الآن توصلنا إلى عامل أخر يجسد لنا معنى الممارسة السياسية في المؤسسة التنظيمية الممثلة لأفراد المجتمع انطلاقا من فرض النزعة الاجتماعية تسير الممارسة السياسية، إلا أن الواقع أنتج أنها تتأثر بالعلاقة النفعية سواء كان انتماؤها اجتماعي أو سياسي بتعقيدات تتداخل فيها القبيلة والسياسية في حصر للموضوع وتمثيله على النخبة المحلية للمجلس الشعبي الولائي، وفي تقارب إلى ما توصلت إليه الدراسات في المجال (دراسة **محمد نجيب بوطالب** حول سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي 2002، **محمد عبد الباقي الهرماس** في دراسته " المجتمع والدولة في المغرب العربي " ، ودراسة **عبد الرحيم حافظ** " الزبونية السياسية في المجتمع العربي – قراءة اجتماعية في تجربة البناء الوطني بتونس" دراسة **بوزار أحمد** حول الانتماء القبلي وعلاقته بالانتخابات محليات 2012بتلمسان 2017، دراسة **مرقومة منصور** حول القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر2010)و تحت إطار نظري كذلك مثلته الخلدونية والتحليل الاستراتيجي ومن ذلك :

تبين من خلال البحث أن منظمة المجلس الشعبي الولائي تجسد شكلا من أشكال منظمات التمثيل السياسي في الجزائر و التي يحرك أفرادها اتجاهات ونزعات خارجية، من أجل منافع ذاتية ولا تجسد الموضوعية في التسيير من حيث أن الأدوار التنظيمية السياسية فيها لا تسيير كما ينبغي أن يكون، ويتمظهر دور النزعة الاجتماعية وكذلك دور انتمائية للأحزاب السياسية خاصة، و لا يعمل أعضائها لصالح العام و يؤدوا الأدوار المنوطة بهم حيث تبين أغلب الأرآء والملاحظات التي أجريت في الميدان مدى عجز المنظمة عن أداء وظائفها داخل المجتمع، بسبب ما تعيشه داخليا من انشقاقات واختلافات بين أعضائها فلكل منهم أهدافه الخاص ولا يتشاركون في الأهداف العامة، ويرجع ذلك إلى التكوينات الانتمائية للأعضاء وخصوصا وأن الفئة الغالبة منهم مدعومون من أحزابهم بعلاقات نفعية، وتحقيق أغراض شخصية منها تولي منصب كمكانة اجتماعية يحضى بها العضو أو الوساطة لزبائنه، وكذا في الحصول على مشاريع أو على مقابل للعلاقة الزبونية بينه وبين منتخبيه وداعميه باسم الحزب السياسي، الذي ينتمي إليه الأمر الذي أدى بهذه المنظمة إلى تقهقر وسيرها في طريق فقدت مكانتها اجتماعيا ،كونها تعبر عن كيان اجتماعي تعنى بأمور أفراد المجتمع وتمثلهم في التنظيم السياسي للدولة محليا في موضع ينبغي أن تكون فيه المرآة العاكسة لأفراد المجتمع، والهيئة التي يعتمد عليها في تنمية وترقية جوانب التنمية بشتى أشكالها في المجتمع ككل وبمختلف أطيافه.

تجسد منظمة المجلس الشعبي الولائي صورة من نمط العلاقات النفعية الزبونية العائق الذي يقف في تسيير أغلب المؤسسات في الجزائر بوجه الخصوص الممثلة لأفراد المجتمع عن طريق الانتخابات، تحت غطاء الانتماء الاجتماعي الذي يدعم الانتماء السياسي للأفراد ويشكل تعقيدات داخل التنظيم الرسمي حيث يخلق نمط من العلاقات تتداخل من كونها عصبية بين أفراد البيئة أو الكتلة الواحدة وعلاقات من كونها زبونية وهو ما يجعل العمل التنظيمي يجسد كعمل نفعي بالمقابل، حتى في الحقوق الاجتماعية البسيطة كحصول الأفراد على مساكن اجتماعية أو مناصب عمل أو حتى في مستوى تعليمي معين ، أصبحت الزبونية هي الأولى تترجم واقع يعيشه المجتمع والمسمى شعبيا بـــ "المعريفة" إلا أنها في شكلها الجديد لا تعتمد على العلاقات الاجتماعية وحسب وإنما تبرزها المظاهر السياسية في المجتمع اليوم والمدعومة بالعلاقات النفعية والتبادل المصالح بين الفاعلين.

تعمد النخبة المحلية كذلك على تبني استراتيجية في التصويت فالناخب يصوت لابن قبيلته أو منطقته فلا يمكن تعميم أن أعضاء المجلس الشعبي الولائي يتشابهون في قيمهم وتوجهاتهم وإنما ما هو غالب يتصف به المشكل ، فمن بين الأعضاء أفراد تقودهم النزعة الاجتماعية التي تدعم بالانتمائية الاجتماعية والقبيلية وفي نفس الوقت تتكلم باسم الأنا الاجتماعي ودوافعهم تنبع من قيمهم الاجتماعية ومقومات المجتمع المحلي المبنية على المسؤولية الاجتماعية والعمل من أجل الصالح العام الأ أنها تبقى فئة قليلة ومهمشة.

أما بالنسبة للفئة الأخرى فتنتهج استراتيجية كما تم ذكره سابقا وان كان لغير الانتمائية الاجتماعية أو السياسية في حالة مالم يكن مقابل، فيبقى التوجه السياسي لديها بعيدا عن ما تعني المشاركة و الثقافة السياسية وطغيان هذه الثقافة في أوساط الأحزاب السياسية خاصة، والمجتمع ككل يجعله بعيد عن الوعي السياسي والممارسة السياسية، مما يجعلها تغرق في نفس المستنقع بسبب تشارك الأغلبية في الممارسة السياسية المبنية على تحالف الأحزاب السياسية مقابل الصالح المادي الذي يخدم مصالح الفاعلين بها وتعزيز هذه الثقافة في أفراد المجتمع.

من خلال هذه المعطيات يمكننا استخلاص أن الممارسة السياسية لا تتخذ منحى الممارسة الديمقراطية كما ينبغي لها أن تكون وإنما ما يجسده الواقع حاليا يجعلها في بؤر الانحلال الاجتماعي بحيث تؤثر التغيرات والتحولات على العلاقات والتكوينات الاجتماعية وحتى الهوية الاجتماعية من جانب أما على الصعيد السياسي فالتعقيدات التي تشهدها الساحة السياسية وتداخل العلاقات بين انتمائية والنفعية وما بينهما بالانتمائية النفعية يجعل من التنظيم السياسي الذي هو انعكاس للمجتمع بيئة تنعكس أدوارها سلبا على الواقع الاجتماعي ويخلق شلل في تسيير المجتمع ككل.

توصلت الدراسة إلى أن واقع الانتماء في المنطقة لا يتجه إلى ذلك كثيرا فقد يشجع الانتماء السياسي للأفراد و الانتماء الحزبي في بعض الأحيان كون أن المجتمع المحلي يعتبر نظام مفتوحا.ومن ذلك نخرج بهذه الدراسة بجملة من التوصيات تفتح الآفاق البحثية للباحثين مستقبلا ومنها ما يلي:

- التنظيمات السياسية بمفهومها الحديث المبني على أطر غربية لا يمكن أن ينتج في المجتمعات غير المجتمعات التي كانت محل دراسة له، لذلك يجب مراعاة الطبيعة التكوينية للمجتمعات فالمجتمعات التقليدية وخاصة المحلية تتميز بصفات خاصة لا تقبل تعميم النظريات الأخرى بذلك تتطلب البحث في بتعمق في خصائص وصفات البنية الاجتماعية وتطورها لمواكبة التغيرات والتحولات المختلفة التي تطرأ على المجتمعات.
- الانتماء الاجتماعي بمفهومه العصبي جزء لا يتجزأ من كينونة أفراد المجتمع خاصة في المجتمعات التقليدية ونفصد بها مجتمعات القبيلة ، لذلك يستوجب دراسة تأثير مكوناته وروابطه في تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية وما ينتج عنه.
- تتميز التنظيمات الادارية والسياسية في المجتمع بظواهر تحكمها العلاقات المرتبطة بالانتماءات المختلفة وتؤثر في تسييرها ، لذا يتطلب البحث في الكشف عن طبيعة هذه العلاقات وخلفياتها من أجل التوصل الى معنى التسيير بما يخدم المجتمع لا ما يعيقه.

- الإحالات والمراجع :

[1]محمد الزين، **دور النخبة الخليجية في ظل العولمة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد13، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، 2006، ص 7

[2] سعيد بشار، **النخبة والإيديولوجيا والحداثة في الخطاب العربي المعاصر**، سلسلة دراسات و أبحاث فكرية، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدر البيضاء، الجزائر، ص 13

[3] توماس بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الجوهري وأخرون، دار المعرفة، الإسكندرية مصر،ط2، 1978، ص 25.

[4]Bruce Biddle .and Edwin Thomas **: roletheory:concepts and research** (New York ,London,Sydney:willy and soons,1966) p7

[5]محمد عاطف غيث-**قاموس علم الاجتماع**-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية 1997- ص 393-390.

[6]سهيلة عبد الرضا عسكر، الانتماء **الاجتماعي وعلاقته بالإذعان لدى المسنين**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد التاسع عشر، الجامعة المستنصرية، ص 4

[7]**Dictionnaire encyclopédique LAROUSSE**,Paris,cedex,2001,P38

[8]علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة مصر، 2004، ص

[9]طارق عبد الوهاب،**سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 113

[10]محمدالسويدي،**علم الاجتماع ميدانه وقضاياه**،الجزائر :ديوانالمطبوعات .الجامعية، 1990،ص160

[11] سميرة بارة، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين التحديات وواقع استراتيجيات التفعيل، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ص 119.

[12] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي:النشأة التطورية والاتجاهات المعاصرة** ، دار النهضة العربية، لبنان،ط9 ، 2009، ص 239

[13]بن يوب محمد، **القبيلة والدولة في الجزائر من العهد الاستعماري الى الدولة الوطنية**، رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، 2008، ص 325

[14]عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر،ط1 ، الجزائر، ص 34.

[15] علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، التقنيات والأساليب**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط1، 2008، ص 311.

[16]**جون واتربوري،أمير المؤمنين :الملكية والنخبة السياسية المغربية** .ترجمة عبدالغني أبو العزم، مؤسسة دار الغني الرباط ، . 2004

[17]محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف في مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 بيروت-لبنان، 1999.

[18]حافظ عبد الرحيم ،**الزبونية السياسية في المجتمع العربي- قراءات اجتماعية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2006.

[19]شفيق عبد الغني، **النخب المحلية والعلاقات الزبونية**، مجلة اضافات، العدد 35، 2017، ص 142

[20] Gero Erdmann and Ulf Engel, **Neopatrimonialism RevisitedBeyond a Catch-AllConcept,** (GIGA WorkingPaper; 17, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), 2006), on the Web: www.giga-hamburg.de/workingpapers.

[21]أشرف عثمان، **الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة انتاج الطائفية**، (مقالات عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية السياسات، ص 49.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سويتم فاطمة ، دريدش حلمي ، (2020)، **الأدوار السياسية مابين النزعة الاجتماعية والممارسة السياسية (** دراسة مونوغرافية (النخبة المحلية) بالمجلس الولائي لتامنغست) ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 12(02)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص ، ص 473-488).